الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

اللاعنف .. الرصيد الستراتيجي للعراقيين

حيدر عبد الواحد بنيان
معاون محافظ ذي قار

في السنوات الأولى من الألفية الثالثة .. كان اللون الأحمر القاني هو سيد الألوان التي لونت مشاهد حياة الناس وخاصة المدنيين منهم .. في العديد من دول العالم .. وخصوصاً في دول من الشرق الأوسط .. وفي السنوات الخمس التي أعقبت سقوط الطاغية .. فإن العراق قد تصدر وسائل الإعلام في حديثها عن أعداد القتلى والجرحى والسيارات المتفجرة في الشوارع والانتحاريين من شباب ونساء وأطفال حيث لم يبخل الأخوة والأشقاء والجيران بإرسال قطعان (المجاهدين) وبخداع عراقيين بحجة الدفاع عن الوطن أو الدين أو المذهب.. الخ! هي سنوات عجاف بدا فيها وكأن أعداء الإنسان والحضارة وأعداء الحرية والرفاه أوسع حضوراً مما كان يتصور الكثير .. وهو منهج غريب يعبث بالأديان .. وفيه استباحة متوحشة لقيم الإنسان .. وانتهاك لمعاني الخير والمحبة والسلام والجمال .. كانت تلك السنوات مليئة بمشاهد يصعب تفسيرها..! وربما كان من الصعب تصديقها..! لكن لم يكن أمامنا إلا تصديقها والتعامل معها بوضوح وشجاعة..! وللعمل الذي لابد منه لمعالجة مظاهر العنف في العراق وتداعياته ومحو آثاره لا أريد أن أكون "طوباوياً" وأتحدث بـ "إذا ضربك أحد على خدك الأيمن فدر له خدك الأيسر" حيث إن نفس صاحب هذه الكلمة المشهورة عيسى (ع) يقول في إنجيله: "ما جئت للسلام وإنما جئت لأحمل السيف" .. كما أنني لا يمكن أن أدعو الى "لاعنف" رجل السلام الكبير غاندي في زمننا الكالح هذا الذي تعمه أفكار ظلامية تقدس قتل الآخر وتعبد الله بقطع الرؤوس وتفجير الأبرياء واغتصاب النساء وخطف الأطفال.! فليس من المؤكد أن ينفع الكلام مع من لا يملك إمكانية الاستماع للآخر، كما أن "ليس من الواقعي افتراض قابلية السيئين للإصلاح" .. وأفضل مثال على ذلك، سيد المتكلمين علي بن أبي طالب (ع) حيث لم تمنع حججه الخوارج عن ولعهم بقتل كل من لا يوافق رأيهم ولو بقتل رجل مسكين وفقير كـ خباب بن الأرت وبقر بطن زوجته الحامل..! كما أنني لا أريد أن أدخل بتساؤلات جدلية: هل "القوة" بكل صورها أمر مرفوض؟! وهل من الممكن بناء أمة مستقرة وسلام حقيقي بـ"اللاعنف"؟! ففي كثير من الأحيان يكون العنف مقدمة للسلام حيث يتعب المتقاتلون من القتل وتلهب مشاهد الدم نزعة عارمة لرفض العنف بكل صوره الأليمة والدامية..! وأيضاً، فإن سلاح الدولة وقوة القانون قد يلهم في وجدان "العنفيين" ثقافة السلام، والنظر الى الحياة بعين العقل وتفسير الأمور بشكل أكثر نضجاً وأكثر هدوء.. وهو ما يجني ثماره العراقيون- تدريجيا- وبشكل يتنامى صعوداً ومنذ أن انطلقت عمليات "فرض القانون" ومروراً بـ "صولة الفرسان" و"أم الربيعين" ووصولاً الى "بشائر السلام" في الوقت الذي لم يبق من حل للمعذبة "ديالى" إلا قوة الدولة وسيف العقل والسلام الذي يستنجدون به-كل يوم-أهالي تلك المدينة الطيبة.

ما أريد أن أتناوله .. مسألة العنف واللاعنف في إطار دولة القانون والمؤسسات الدستورية والعملية السياسية التي تعتمد الآليات الديمقراطية .. وهنا - بالتأكيد - فإن العنف ولغة السلاح سيكون مرفوضاً حيث من الممكن أن يصل صوت المواطن الى أعلى مستويات الدولة .. فلكل مواطن حقه الكامل في الحياة والوجود والوطن .. وبالتالي فإن "البديل" للوسائل العنيفة وأصوات النار والهاونات والعبوات اللاصقة "موجود" .. وهو من حق الجميع .. وبذلك فإن من اللاعقل أن يلجأ أحد الى السلاح في تحاوره مع الآخر من أجل الحصول على "حق" قد لا يكون من حقه.

في دائرة مفهوم الدولة وقيم الحرية .. من الممكن أن نبحث عن السبل الكفيلة لإزالة أو تحجيم الاندفاع نحو العنف الذي تورم عند بعض العراقيين في العقدين الماضيين وليس حصراً في السنوات الخمس المنصرمة .. وقد كتب العديد من الباحثين العراقيين عن ظاهرة العنف في العراق منذ قديم الأزمان، وهناك من أكد على أن الشخصية العراقية بطبيعتها "عنيفة" .. وقد كتب عالم الاجتماع العراقي د. علي الدوري في ذلك حيث ركز على الجوانب الاجتماعية المركبة لشخصية الفرد العراقي وربطها بجذور المجتمع العراقي القبلية والبداوة وما لهما من آثار تنمي العنف في تكوين الشخصية .. على الرغم من إن تعاليم الأديان المنتشرة في العراق تدعو الى المحبة والسلام والتعاون بين الناس وخاصة بين أبناء الوطن الواحد، وإن من المؤسف إن مظاهر العنف غير خافية في الشخصية العراقية، ولا أقصد العنف الذي يأتي تحت عناوين سياسية أو طائفية فقط وإنما في مجتمعنا عنف ضد الزوجة والأخت والمرأة عموماً .. عنف ضد الأطفال .. عنف الألفاظ والأصوات العالية .. عنف الأفكار والأحكام المسبقة .. إلخ، وهي مظاهر ينبغي وضع الخطط لمعالجتها جميعاً.

إن ظاهرة العنف التي رافقت الفترة التي تلت سقوط النظام السابق لم تكن وليدة تلك اللحظة الانفجارية بل إن جذورها تمتد لسنين طويلة خصوصاً حقبة النظام السابق التي أشاع فيها ظاهرة العنف من خلال عسكرة المجتمع وزجه في حروب أزهقت أرواح الآلاف حيث كانت صور القتلى والدماء تفترس عقول وأذهان الأطفال والشباب من خلال عرض (صور من المعركة) يومياً، والتغني بتلك الصور المرعبة وجعلها مادة اعتزاز وتفاخر، في الوقت الذي تعد تنشأة الطفل والحفاظ على خصوصياته ورفع الأذى عنه ووضع الخطط المناسبة لرعايته من أولى مهمات الدول والجماعات المتحضرة، وقد ذهبت اتفاقية حقوق الطفل والتي وقع العراق عليها، وفي المادة (٢٩) منها الى: ١/ تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية الى أقصى امكانياتها. ٢/ إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة. ٣/ تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل.

في حين لم تكن تربية الأطفال إلا نمطاً مشابهاً للكبار من خلال زرع أفكار الحرب والقتل حيث يترافق رفع العلم صباحاً في المدارس برشقات البنادق وزج الصغار في معسكرات الفتوة والفتيان بجيش القدس وغيرها من المظاهر التي تشيع لغة العنف لدى الطفل بدلاً من تنمية مواهبه الفكرية وهواياته المتعددة، وقد انسحبت هذه الأنماط من التربية الخاطئة على الجيل الذي تلا سقوط النظام السابق، كما ساهمت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الفترة إضافة الى مظاهر العنف اليومية التي انعكست على سلوكيات الكثيرين خصوصاً على النشء الجديد الذي تحمل أخطاء السياسات السابقة وتبعات الوضع الحالي فما زلنا نشهد ما يسئ الى تربية الطفل ويدفعه الى تقمص شخصيات العنف ومفاهيمه فألعاب الأطفال مازالت البندقية والدبابة أضف الى ذلك أن هناك الكثير من الممارسات الخاطئة ما زالت موجودة في مجتمعنا التي لها طابعها العنفي ومنها التعبير عن الأفراح بإطلاق العيارات النارية التي تحصد أرواح الأبرياء حيث الأجواء التي تكون فيها البندقية شعاراً للفرح والموت في آن واحد، وغير ذلك، خلو مدننا من المساحات الخضراء من جزرات وغابات، وندرة حدائق الأزهار والنافورات، ونضوب مشاهد التعبيرات الإنسانية التي تصطبغ بها المدن المتحضرة عبر الفنون التشكيلية وألوانها الزاهية حيث تثير في النفوس قوة الإحساس بالجمال والحرية والتشبث بحياة السلام والاستقرار والاندفاع باتجاه التأمل الذي من خلاله تتقد شاعرية الإنسان ويتوهج وجدانه بالحب والعشق والطهر والنقاء.

في الوقت الذي يحذر المتخصصون من حالة الفراغ والبطالة التي- غالباً - ما تدفع بالشباب الى دهاليز مظلمة وتبني أفكاراً قاصرة ومتشنجة تجعل منهم أداة للعنف والجريمة والتطرف في التعامل مع الأشياء والأحداث، والتأكيد على أهمية حصر السلاح (الخفيف والمتوسط والثقيل) في الدولة وخاصة في الدول غير المستقرة والتي تعيش ظاهرة العنف، هناك عدة معالجات لإشاعة ثقافة اللاعنف بين أفراد مجتمعنا التي هي - من المفترض - مهمة الجميع .. لكن من أولويات ذلك التحدث عن شريحتين اجتماعيتين لهما تأثير كبير في نشر ثقافة مجتمعية على أسس احترام القانون وروح التعاون والتسامح واحترام الآخر، وهما: شريحة المثقفين والرياضيين .. وأخص الشباب من الشريحتين .. حيث تنحصر معظم هوايات الشباب بين الرياضة بأنواعها والثقافة بجميع أشكالها من (أدب، وشعر، وفن، وموسيقى، ورسم ...الخ) .. وبالتالي فإن دعم الدولة للشباب سيسهم في إشاعة "ثقافة اللاعنف" التي هي سلاح فاعل في الانتصار على منظومة العنف والتطرف، وذلك من خلال دعم البطولات الرياضية والدورات التدريبية وإقامة التجمعات الثقافية والمهرجانات الفنية على مستوى الدولة والمحافظات كـ (المهرجانات الشعرية، معارض الفن التشكيلي، السينما والمسرح، وغيرها)، واكتشاف المواهب وتنميتها وتحفيز الشباب على العمل الذي يرتقي بذاتهم وواقع بلدهم، وتعزيز فرص تلاقح أفكارهم وتفاعلهم الإيجابي وملء فراغهم بثقافات إنسانية وأعمال مفيدة تساهم في بناء العراق الجديد.

وعلى كل حال، ليس من الصحيح أن يظن أحد أن دعم مواهب وطاقات الشباب والشابات في مجال الرياضة والثقافة هو لإبعادهم عن قضايا الدولة والآليات السياسية مثلما هو عملية تحصينهم ضد الإرهاب والجريمة، بل هو على العكس تماماً .. لأن وجه الحياة الحقيقي يتجسد بالسلام والمحبة والتعاون بين الناس، وأن العنف والكراهية حالة استثنائية، كما أن الرياضة والثقافة من المقومات الحيوية لنشوء الأمم المتحضرة والمجتمعات المتوازنة جسدياً وصحياً ونفسياً وعاطفياً .. وأن الإنسان النشيط والواعي هو الرصيد الاستراتيجي للشعوب المتوثبة باتجاه نفض غبار الديكتاتورية عن جسدها ونيل حريتها الكاملة، وتنمية ذاتها وصقل مواهبها وتجديد حياتها وتعزيز الثقة بنفسها والأمل بغد مشرق أكثر سلاماً وأكثر رفاهية.

الشبكة العربية لحرية المعلومات

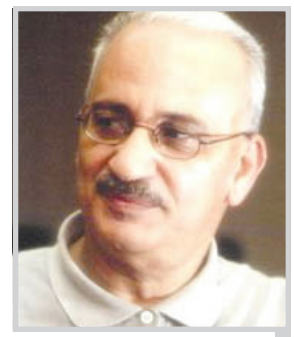

هاني الحوراني
كاتب اردني

الأردن هو البلد العربي الوحيد حتى الآن الذي شرّع قانوناً لضمان حق الحصول على المعلومات ، هو القانون رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٧, وتستعد البحرين لمناقشة مشروعها الخاص لقانون حق الوصول إلى المعلومات ، وهناك مقترح قانون مقدم من الفريق الاشتراكي في مجلس النواب المغربي يرمي لضمان حق الحصول على المعلومات ، لكنه لا يزال قيد المراجعة والتطوير.

وتلقى حقيقة أن الأردن كان أول المبادرين لوضع مثل هذا القانون مسؤولية خاصة عليه في تقديم الممارسة الأفضل في هذا المجال، ولذلك تتطلع اليه الأوساط العربية المعنية لاختبار نجاعة القانون وتأثيره على حرية تدفق المعلومات، وبالتالي التعلم من الخبرة الأردنية للمطالبة بتشريعات مماثلة في الدول العربية الأخرى.

بهذه الخلاصة عدت من اجتماع عقد مؤخراً في الدار البيضاء، استجابة لدعوة وجهها مركز الحريات الاعلامية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يقوده الناشط المعروف سعيد السلمي، بهدف تدارس اطلاق شبكة عربية لحرية المعلومات، وقد شارك في الاجتماع ممثلون عن الأردن، مصر، البحرين وتونس وعن البلد المضيف المغرب.

وبقدر مشاعر الاعتزاز بريادة الأردن في هذا المجال، الا ان الآمال التي علقها المشاركون العرب على التجربة الأردنية، أطلقت في المقابل تساؤلات ومشاعر متضاربة لدي، لعل أولها هو: أين قانون ضمان حق الحصول على المعلومات من التطبيق العملي؟ ولماذا لم نعد نسمع عنه منذ أن أقر من المجلس النيابي الرابع عشر قبل عام ونيف، وهل أحدث الأثر المرتجى منه على حرية تدفق المعلومات. وإذا كان هذا قد حدث فعلاً، فلماذا يبدو وكأن أثره الفعلي معدوماً أو محدوداً على أرض الواقع. أو كأننا وضعنا هذا التشريع لنبقيه في الادراج.

فالحاصل هو أن الفترة التي تلت وضع القانون هي ذاتها الفترة التي تراجعت فيها الشفافية الحكومية وشحت فيها المعلومات عن قضايا بيوع الممتلكات الحكومية، وبدلاً من أن يشيع القانون الجديد الافصاح الحكومي ويزيد من اتاحة المعلومات عن القضايا التي تشغل الناس، ساد صمت المسؤولين وحلت الاشاعة وتفشت المخاوف والتأويلات، التي تبين في وقت متأخر أن بعضها إما مبالغ فيها أو انها غير مؤكدة أو لم يتم إتخاذ قرارات فيها رسمياً.

من ناحية أخرى فإننا نعلم أن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، حين خرج بصورته النهائية، لم يكن ملبياً لتطلعات الكثيرين، ولا سيما نقابة الصحافيين ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان، وتعرض في حينها إلى انتقادات كثيرة. لكن المثير للانتباه أن المستفيدين الرئيسيين من هذا القانون، على العيوب المنسوبة اليه، لم يجربوا تفعيله ومراقبة تنفيذه واستخدام الحقوق التي ترتبت لهم بعد صدوره، ناهيك عن أن هؤلاء لم يحاولوا إقناع المجلس النيابي الخامس عشر بتعديله وتطويره، مؤكدين بذلك استمرارية اسلوب "الفزعة" التي نشكو منها في تعاملنا مع التشريعات والسياسات ذات الأهمية. فما أن أقر القانون حتى طوى المعنيون أمر متابعة هذا القانون المهم لسائر المواطنين.

فقد ساد الاعتقاد أن حق الحصول على المعلومات يخص الاعلاميين والصحافيين حصراً، أو انه متصل فقط بحرية التعبير والنشر، غير أن هذا الحق وثيق الصلة بمختلف فئات المواطنين وأصحاب المصالح. فهو من الناحية المبدئية مرتبط بكامل منظومة حقوق الانسان، ويعد من الناحية العملية أحد متطلبات التنمية والحكم الرشيد وعملية اتخاذ القرارات على أسس عقلانية، معززة بالمعلومات والمعرفة.

في اجتماع الدار البيضاء أقرت فكرة بناء شبكة عربية لحرية المعلومات، والاردن هو أحد أعضاء نواتها الرئيسية المكونة من خمسة أقطار عربية، وقد وضعت في مقدمة أهدافها تشجيع الحكومات والبرلمانات العربية على وضع تشريعات خاصة لضمان حق الوصول إلى المعلومات، أسوة بغالبية دول العالم التي لديها مثل هذا التشريع. وفيما يخص الأردن فإن المهمة الآن هي تفعيل القانون وتوسيع نطاق الاستفادة منه، والعمل على الغاء التشريعات الأخرى التي تحد من حرية تدفق المعلومات أو تعديلها، فضلاً عن تطوير القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧ نفسه.

لقد مر عام على صدور قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات، وتقع مسؤولية خاصة على "مجلس المعلومات" و"مفوض المعلومات"، وهما الأذرع التنفيذية للقانون، مسؤولية خاصة لتفعيله وتحويله إلى إحدى أدوات تعزيز الشفافية الحكومية وتنفيس الاحتقانات الناجمة عن التكتم على المعلومات وعدم تيسيرها للاعلام ولسائر المواطنين.

أسئلة التاريخ والراهن في الفكر العربي

حسن عاصي
صحفي وكاتب فلسطيني مقيم في الدانمارك

نحن لا نريد إحياء الماضي بما هو ، فهو يدخل في تكويننا الفكري والثقافي الشعوري واللاشعوري، كخبرات وليس كواقع يمكن استعادته، إذ هو ماض له ما له وعليه ما عليه. فإذا جعلناه أمامنا فكأننا نضع العربة أمام الحصان، وهو سيسد طريقنا ويمنعنا من رؤية وقائع حياتنا المعاصرة المتجددة بحركة عاصفة تكاد تسبقنا ولا نستطيع الإمساك بحلقاتها الرئيسة إلا متأخرين. ولذلك فإن التواصل مع تاريخنا يجب أن يكون من خلال هذه الوقائع وليس العكس. فقدرتنا على التواصل مع الحداثة والثورات العلمية والتكنولوجية وهي في الجوهر العقلانية والعلمانية والديموقراطية، هي التي تجعل تاريخنا في تواصل مع حياتنا المعاصرة، ونحن نكافح لبناء وطن عربي حر قادر على المساهمة في صنع الحضارة الحديثة بدون التواءات وتكييفات خاصة. بالتواصل مع التحولات والتبدلات الاقتصادية والسياسية والثقافية العالمية، يتم التأكيد على الهوية القومية العربية، التي هي في هذه المرحلة المقاومة والصمود في وجه التحديات والمشاريع الإمبريالية التفكيكية والتجزيئية لتدمير هذه الهوية.

وهكذا حين لا يستطيع الواقع الراهن تقديم أجوبة عن أسئلة يطرحها الفكر الانساني فإننا نكون إذ ذاك أمام أحد احتمالين: إما أن الأسئلة التي طرحناها على الواقع أسئلة زائفة، والأسئلة الزائفة لا جواب واقعياً عنها، أو أن الواقع راكد إلى الحد الذي ليس باستطاعته أن يجيب.

اننا أمام مشكلة جد معقدة ألا وهي: كيف تأتى أن تكون بعض أسئلة الراهن أسئلة طرحت قبل قرن ونيف من الزمان؟.

أجل: فسؤال التقدم التاريخي الذي طرحه النهضويون العرب ما زال سؤال المعاصرين من المفكرين العرب. وسؤال نحن والغرب الذي جهد الفكر النهضوي لفضه، ما زال راهناً بل وحاضراً بصورة أكثر إلحاحاً. ناهيك عن أسئلة الدين والعلم والفلسفة واللاهوت، ونظام الحكم، والتجديد الديني. أتراها أسئلة يطرحها الوعي العربي انطلاقاً من رؤية العالم كما يجب أن يكون، أم هي أسئلة ناتجة عن وعي العالم كما هو أو بما ينطوي على إمكانيات تحتاج إلى إرادة مولدة للأجنة.

القول بأن الواقع راكد لم يتغير منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى هذه اللحظة المعيشة، قول يتناقض مع سيرورة التاريخ الفعلية. لكن التغير لم يكن في اتجاه الإجابة الواقعية عن أسئلة الفكر العربي الحديث. أي أن أياً من أهداف عصر النهضة العربية لم يجد طريقه إلى التحقق .

أليس من الحكمة والحال هذه أن نتحرر من أسئلة الماضي القريب ونطرح أسئلتنا المعاصرة، أي أهدافنا الواقعية؟. فلطالما أن أهدافنا القديمة قد مضى حين من الدهر على طرحها دون أن ترى النور؟

نحن أمام مشكلة حقيقية. المشكلة هي التالية: علاقة الطموحات بالواقع. إذا ما نظرنا إلى المسألة من هذه الزاوية فإن الأسئلة نفسها التي طرحت في الماضي يمكن أن تصبح واقعية إذا ما أحسن البحث عن أجوبة واقعية عنها.

نظن أن لا شيء قابل للتحقق تاريخياً إذا لم يكن بالأصل إمكانية قابعة في قلب الواقع، ومن المحال تكسير رأس التاريخ لإجباره على أن يكون كما نريد دون أن يكون التاريخ في حالة حمل صادق، أقول صادق: لأن أكثر المشكلات في الحمل الكاذب الذي يخدع الإرادة . وارتباطا بذلك يمكن القول إن إمكانية قابعة في قلب التاريخ تظل قابعة فيه إذا لم تجد الإرادة الفاعلة لنقلها إلى إمكانية . وادا تسلحنا بهذا المنهج في تحليل العلاقة بين أسئلة الفكر العربي وبين الواقع ندرك أمرين: لماذا أخفقت الأفكار بالمعنى التاريخي . وما الأفكار القابلة للتحقق؟.

إذاً إما أن أهدافنا السابقة كانت عبارة عن إمكانيات لم تجد الإرادة، أو انها إرادة واعية أنتجت أهدافنا دون أن تكون إمكانيات .

فبعض المفكرين العرب يحدد رؤيته لطبيعة العصر، ثم يعود إلى الواقع العربي ليراه من زاوية العصر فيطلب من العرب الدخول إلى هذا العصر وهو منطق غير سليم في معالجة المشكلة التي نحن بصددها، فما معنى دعوة البعض: لضرورة دخول العرب إلى العولمة مثلاً؟ وكأن المسألة هي مسألة خيار أن ندخل أو لا ندخل ثم ما معنى أن ندخل أصلاً .

الصواب بظني هو أن نمتحن أسئلتنا وفق منطق العصر وهل هي أسئلة صحيحة راهنة أم زائفة؟ وأن نكشف في الواقع نفسه عن أسئلة جديدة لم تطرح في السابق . إن وجدت طبعاً.

مثلا سؤال الوحدة العربية، وهو هدف مشترك عند الأغلبية من العرب، وهو ثمرة وعي بأن هناك قوم اسمهم العرب مجزؤون إلى دول شتى، برغم أن العرب يحوزون على ما هو مشترك، إذاً الوحدة العربية هدف لم ينشأ من فراغ. وهو إمكانية وما يتمتع به العرب من شروط موضوعية تسمح بأن تكون الوحدة إمكانية.

النظر إلى الوحدة تم في إطار التدليل على أن العرب أمة يحوزون على كل شروط تكون الأمة، ولما كان العرب أمة، ولما كان أفرادها يعون أنهم ينتمون إلى أمة فإن الوحدة ضرورة تاريخية ولا بد وأن تقوم.

هذا هو الوعي القديم بالوحدة العربية. الآن هل هذا السؤال . الهدف زائف أم حقيقي؟

الجواب هو سؤال حقيقي لأنه إمكانية لكن هذه الإمكانية ضاعت وتضيع وقد تضيع إلى أمد طويل بسبب أن الوعي والإرادة(الانظمة السياسية والشعوب) لم يتعاملا مع هذه الإمكانية تعاملاً صحيحاً.

لنأت إلى سؤال الحرية: هذا السؤال هو قديم أي طرح منذ بداية عصر النهضة، ما الذي يجعل سؤال الحرية راهناً ؟ انه ببساطة غياب الحرية، ولماذا غابت الحرية، كان الجواب سياسياً، انطلاقاً من أن السؤال هو سياسي فقط . فقد نظر إلى الحرية بوصفها تحرر الأمة من الفقر والجهل والاستعمار وما شابه ذلك، حسناً إنها أشكال من التحرر تستحق أن يقاتل من أجلها. ولكن كل أشكال الحرية الآنفة الذكر لا قيمة لها إذا لم تطرح الحرية بوصفها حرية الإنسان الفرد، أي حرية الأنا. لقد سلب الأنا ونفي ونسي، لم تكن السياسة وحدها هي التي غربته عن عالمه، بل القيم السائدة بكل أنواعها. جعلت منه شيطاناً يعاذ بالله منه . والحق أن سؤال الأنا مرتبط إلى حد كبير بسؤال راهن وملح أمام الفكر العربي المعاصر، ألا وهو سؤال الدين والسياسة والعلاقة بينهما . وكان دائماً يريد للعلم أن يتحرر من القول الديني، ويريد للفلسفة أن تنال استقلالها، دون أن يعني ذلك أن العلاقة بين الدين والسياسة لم تطرح، بل طرحت في إطار الإصلاح الديني الإسلامي ومشكلة الحكم والتي أخذت صيغة فصل الدين عن الدولة لدى التيار العلماني عموماً ولدى الإصلاح الديني .لكنها مناقشات تمت في عالم يسير نحو بناء الدولة الحديثة، ولم تشهد المنطقة حركات إسلامية كما هو حال الحركات الإسلامية الراهنة التي تكاد تسيطر على الوعي العام والشارع العربي.

إن سؤال الدين والسياسة، هو سؤال عملي أولاً وقبل كل شيء، لا يمكن أن تتحرر السياسة من الدين إلا إذا تحررت السياسة من دولة السلطة وصارت تعبيراً عن سلطة الدولة، إن النتائج المترتبة على الانتقال من دولة السلطة إلى سلطة الدولة كثيرة وذات أبعاد ثقافية اقتصادية اجتماعية وتنموية وحدوية . فسلطة الدولة وحدها التي تفكر بوصفها عقل المجتمع. فيما دولة السلطة لا تفكر إلا بذاتها وباستمرارها وبإيجاد كل السبل الكفيلة بالقضاء على ما تتعرض له، وبالتالي هي دولة قمعية بامتياز.

ومن الأسئلة التي مازالت حاضرة في الفكر العربي سؤال نحن والآخر، تشير نحن إلى العرب وتشير الآخر إلى الغرب. مفهوم العرب واضح، مفهوم الغرب غامض، إنه قوة عسكرية علمية اقتصادية ثقافية مهيمنة عالمياً، أمريكا في هذا العصر غرب لأنها تنتمي تاريخياً إليه.

الآخر المهيمن هذه هي المشكلة التي كان الفكر العربي يضعها موضع التساؤل في صيغتين: كيف نصير غرباً، وكيف نتحرر من الهيمنة الغربية.

علينا أن نتحرر أولاً من السؤال القديم: كيف نصبح غرباً وكيف نتحرر منه، لأنه سؤال زائف: سؤال يريد أن يستعيد حضارة خارجية ويعيد إنتاجها، كما يريد أن يتحرر منها، أي من هيمنتها بعد أن يعيد إنتاجها.

الآن ما السؤال الجديد الذي علينا أن نطرحه والذي يمس وضع حركة التحرر العربية .

إن العالم قد تغير، ما يعنينا من التغيير هنا هو التغير الذي له علاقة بالسؤال الآتي؟

هل من الحكمة فهم الراهن العربي بمتغيراته وتغييره بمفاهيم وحركة تهضت لمواجهة واقع تاريخي مضى؟

ينطوي السؤال بتقديري على جواب مضمر يشير الى ان حركة التحرر العربية اصبحت جزءاً من زمن ولى .ولم تعد بقادرة على مد وعينا الراهن بما يتيح لنا فهم عالمنا الحالي او التصدي له . انها ببساطة قد فقدت قوتها التاريخية .

وحركة التحرر العربية .سواء اكانت تلك التي قفزت الى السلطة . او تلك التي بقيت خارجها . ماكان لتكون فاعلة اصلا الا بسبب بنية العالم القديم اثناء الحرب الباردة .واذ زالت هذه البنية . زالت بالضرورة فاعليتها ولكن دون انجاز تاريخي في حقل الاستقلال والتقدم الاجتماعي .المازق الذي نعيش هو التالي : ان تغير العالم ونهاية حركة التحرر العربية قدمتا من دون تحقيق اهداف واقعية . ولكن اهدافنا بوصفها مشكلات تتعين بعالم جديد هي ذاتها قد اصابها التغير كما اصاب الفاعلية الناهضة لحلها .

هل هناك اسئلة اخرى ؟ نعم . لكن الاجابة العلمية على الاسئلة السالفة ضرورة موضوعية . فلاجدوى من اطالة النظر الى الخلف.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com